

ايضا حق عهد غير الاشعري للاجماع عليه قلت اما بين عثمان و
فواضح الخلاف كما تقدم واما بين ابي بكر ثم عمر ثم عثمان وان
عليه الاثبات كون الاجماع حجة فطبيعة خلاف الذي عليه الاكثرون
انه حجة قطعية مطلقا فيقدم على الادلة كلها ولا يعارضه دليل
وكذا كثر وينبغي وبطلان مخالفة وقال الامام الرادي والهادي
انه قطعي مطلقا والحق في ذلك التفصيل فما اتفق عليه المعز
حجة قطعية وما اختلفوا فيه كالاجماع السكوتي والاجماع الذي
نذكره في غير موضع وقد علمت ما ذكرته لك ان هذا الاجماع له
نادر وهو ان لم يعتقد في الاجماع على ما في من الخلاف في جملة كونه
يؤثر الخطأ عن الاجماع الذي لا يخالف له فالأول قطعي وهذا
ويذكر في شرح ما قاله غير الاشعري من الاجماع قطعي لانه لا يثبت
من الحق عند الاصول بل يتفصل المذكور وكان الاشعري من
الاجماع القائلين بان قطعي مطلقا وما يؤكد انه قطعي ان
نفسه لم يقطعوا بالافضل المذكور وانما طعنوا فوط كما هو
من عبارات الامم واثباتهم وسبب ذلك المسئلة لجهتها وبتدوين
ان هو لا الاربع اختاروه لانه خلافه واقام تدبيره فكان
الظاهر ان مثلهم عنه بحسب ترتيبهم والخلافه وايضا ورد في
وعده كقولنا يضمن جوارضنا في مسقطها في الفصل الذي انفق
لانها باسرها حاوية الدلالة مع كونها مستغلة ايضا وليس الاخصا
بكثره اسألنا موجبا لزيادة المستلزمة للافضلية قطعا بل طنا الله
مفضل

تفصيل من الله تعالى فدان لا يثبت لمصعب ويثبت غيره وثبت
الامامة وان كان قطعيا لا يثبت القطع بالافضل بل على
الظن كيف ولا قطع على بطلان امامة المفضول مع وجود دليل
لكنا وجدنا السلف فضلوهم كذلك وحسن طاعتهم قاضيا لهم
لم يطلعوا على دليل في ذلك لما طبقوا عليه فلم يثابتوا عليهم
وتقويض ما هو احوح فيه الي الله تعالى قال الامدي وقيل لا
بالتفصيل لاختصاص احد الشخصين عن الآخر اما باصل
لها في الاخر كالعالم والجاهل واما زيادة فيها لكونه اعلم مثلا
ايضا غير قطوع به فيما بين الصحابة اذ ما من فضل اخصا منها
منهم الاويمس بيان مشاركة غيره له فيها وقد يرتفع عدم
فقد يمكن بيان اخصا الاخر بفضيلة اخرى ولا يستدل الي
الترجيح لكثرة العقاب والاجتهاد ان تكون الفضيلة الواحدة
من فضائل كثرة اما لزيادة شرفها في نفسها او لزيادة
بالافضل بهذ المعنى ايضا تحقيقه الفصل ما هو فضل عند الله
وذلك لا يطلع عليه الا بالبرهان وقد دللنا عليهم ولا يخفى
حقيقة ذلك الفصل عند عدم دليل قطوعتنا وسنذكر الامثلة
لثمن الوجوه واحواله صلى الله عليه وسلم مقدم بظهور القران والادلة
على التفصيل حيثما جلا من لم يشهد ذلك نعم وصل التباين
أدت عندنا الظن بذلك التفصيل ذلك الترتيب كما هو الحال
استبها وسببا في مسبوقة في الفصل ويؤيد مراته لا يلزم من

بين

يضام